

المبسوط في فقه الإمامية

[16] فأما الخدمة فلا يجب إعدامها عندنا ، لان العرف أن يخدم الامة نفسها ، و يخدم مولاه ، فلا يجب على مولاه إعدامها ، وقال بعضهم يجب ، لان منهم من لها المنزلة والفضل ، وليس بشئ ، لان فضيلتها إنما هو للسيد ، فان أراد استعدامها لم يكن لها الامتناع . فأما إن مكنته ليلا وأمسكها عنه نهارا فلا نفقة لها ، لان النفقة بالتمكين الكامل ، وليس هذا بحاصل ، ألا ترى أن الحرة إذا قالت أنا أسلم نفسي ليلا وأنصرف إلى بيتي نهارا فلا نفقة لها ؟ إذا اختلف الزوجان في قبض المهر والنفقة لم يخل من أحد أمرين إما أن يكون قبل الزفاف أو بعده ، فان كان قبل الزفاف وقبل تسليم نفسها إليه فانما يتصور الخلاف في قبض المهر وأما النفقة فلا ، لانها ما وجبت لعدم التمكين . فاذا قال قد قبضت المهر و أنكرت ، فالقول قولها ، لان الاصل أنها ما قبضت كالمتبايعين إذا اختلفا في قبض الثمن فالقول قول البائع ، هذا بلا خلاف . وإن كان الخلاف بعد أن أسلمت نفسها وحصلت في منزله وتحت قبضه ، فانه يتصور ههنا اختلافهما في الامرين جميعا . فاذا اختلفا فالقول قولها فيهما عند بعضهم ، وقال بعضهم القول قول الزوج ، لان الظاهر يشهد له ، فان العرف أنها ما سلمت نفسها حتى قبضت المهر ، وبهذا تشهد روايات أصحابنا ، فلو غاب عنها ثم عاد وادعى أنه كان خلف لها نفقة كان عليه البينة ، وإلا عليها اليمين بلا خلاف . فمن قال القول قولها قال إن الاختلاف في قبض المهر نظرت ، فان كانت الزوجة حرة فلا خلاف بينهم أن القول قولها ، إلا أن يقيم الزوج البينة بقبضها وإن كانت الزوجة أمة فالخلاف بينه وبين سيدها دونها ، ويكون القول قوله لان المهر له دونها فالسيد في المهر كالحره فيه . وإن كان الخلاف في قبض النفقة ، فان كانت حرة فالخلاف معها ، لان النفقة لها كالصداق ، وإن كانت أمة فالخلاف معها أيضا دون سيدها ، لان النفقة لها دون
